موقف حزبي الويك والتوري من ترشيح جيمس الثاني الى العرش الانكليزي

علي زكي كامل التميمي **أ.د. عدي محسن غافل الهاشمي**

جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية- قسم التاريخ الحديث

خلاصة البحث

يمكن القول بان أزمة الاستبعاد والخلاف بشان ولاية العهد لجيمس الثاني، أفضت في النهاية الى ولادة النظام الحزبي السياسي في إنكلترا، واظهرت حالة جديدة للتنظيم والدعاية الحزبية في ارجاء البلاط الملكي من خلال التأثير في الرأي العام الانكليزي لاسيما في اثناء الانتخابات البرلمانية، وفضلاً عن ذلك اختلفت الاحزاب السياسية في نظامها وايدلوجياتها، فكان لحزب الويك بعض من الارتباطات الدينية لاسيما بين اعضائه مع البيورتان، أذ تشاركوا في مفاهيم حرية التعبير عن الرأي ومقاومة هيمنة رجال الكنيسة المتنفذين، في حين حزب التوري كان حزباً أنجليكانياً وفي الوقت نفسه مالكاً للأراضي اكثر مما هو حزب ملكي، وكان الحفاظ على التاج ابرز سماته، وكانوا أكثر خصوماً للبيوريتان من الملك نفسه.

Abstract

It can be said that the crisis of exclusion and succession of the Covenant of James II, which eventually led to the birth of the political party system in England, showed a new state of party organization and propaganda throughout The royal court by influencing English public opinion, especially during the parliamentary elections. The political parties differed in their system and ideologies through which the parties followed. The Wihg Party had some religious affiliations, especially among its members, with the Puritan. They shared the concepts of freedom of expression and resistance to the hegemony of powerful clergy. Tory was an Anglican party and at the same time a landowner rather than a royal party. The crown was the most prominent of its features, and was fiercely opposed to the Puritan than King Him Self

المقدمة

عدت الاحزاب السياسية في انكلترا أحد اهم ابرز القوى في النظام الانكليزي، اذ كان دور هام للأحزاب في ايجاد النظام الديمقراطي في السياسة الانكليزية لما تمتعت به من القدرة على التنظيم في المجتمع كونها الاداة في السيطرة على السلطة بين الحين والاخر، وقد ادى وجود النظام الحزبي السياسي في انكلترا لأول مرة ولاسيما في القرن السابع عشر الى ايجاد صراع دائم فيما بين انصار الملك شارل الثاني-Charles II، وبين معارضيه والذي ادى في نهاية الامر الى الانقسام ما بين مؤيد لجيمس الثاني ومعارض له، مما ادى بدوره الى انقسام البرلمان الانكليزي بين مؤيد ومعارض لخلافة العرش للملك شارل الثاني، قسم البحث الى مقدمة ومحاور عدة كان في بدايتها، بداية تشكيل الاحزاب في انكلترا قبل تولي الملك شارل الثاني العرش ومن ثم بداية ظهور الاحزاب السياسية في عهد الملك شارل الثاني وقانون الاحضار لعام ١٦٧٩ فضلاً عن مؤامرة بيت راي، واخيراً اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها هذه الدراسة.

اعتمدت الرسالة على عدة مصادر اهمها كتاب تيم هاريس- Tim Harris الموسوم Politics under the Later Stuarts: Party Conflict in Divided Society (1660 – 1715) ، وكتاب جون ميلر-John Miller والموسوم (Popery and Politics in England 1660-1688) هذا فضلاً عن العديد من المصادر الاجنبية التي لا مجال لذكرها والتي اغنت الدراسة بمزيد من المعلومات المهمة.

اولاً/ بداية تشكيل الاحزاب في انكلترا قبل تولي الملك شارل الثاني العرش

عدت قضية نشوء الاحزاب في انكلترا إحدى اهم القضايا المتعلقة بتاريخ أي حزب ومعرفة الالية الخاصة به، اذ لابد من معرفة بدايات ظهوره الاولى وطبيعة تكوينه ومعرفة آلية النشأة التي تحدد القيم الحزبية واتجاهاته، كما تبين أهم الصفات والمعالم والكيفية التي تسير فيها الاحزاب عند تأسيسها في المستقبل[١].

تشكلت الاحزاب السياسية في انكلترا مع نشوء المجلس الكبير في العصور الوسطى تحت مسمى المجلس الاستشاري للملك والذي يضم في عضويته النبلاء وجميع اصحاب الاراضي والقادة فضلاً عن ذلك الكنيسة الانكليزية، وعلى وجه الخصوص في عام ١٢١٥ وبعد صدور العهد الاعظم مثلت البداية لتقويض وتحديد سلطة الملك امام الكنيسة الانكليزية، ولاسيما بشان الانفراد في وضع القوانين، ومن ناحية أخرى فقد حاولت السلطة الملكية ان تقبل الواقع الجديد

مرة، ورفضه ومعارضته مرة اخرى، الامر الذي أدى الى تشكيل بعضاً من الكيانات السياسية جديدة كانت مهمتها هي المطالبة بحقوق ممثلوها اعضائها وذلك عن طريق العمل الحزبي، الذي لم تشهده انكلترا آنذاك بصورة جدية وملموسة على ارض الواقع(٢).

أخذت الانقسامات داخل المملكة شكلاً حزبياً هشاً خلال الستينيات وأوائل السبعينيات، وعرفت الجماعة الأولى باسم بجماعة البلاط Court، والثانية بجماعة الريف county (٣)، ولم يكن من السهل تحديد هوية كل حزب ، فالواضح أن حزب البلاط الملكي قد ضم العائلات المقربة من الملك شارل الثاني وممن استمد قوته من خلال علاقته بالكنيسة الأنجليكانية ، أو من كان قد انتمى إلى أجهزتها الرفيعة ، هذا بالإضافة إلى العائلات الأرستقراطية العريقة، أما هوية حزب الريف، فهي أكثر تعقيداً والاسم نفسه قد يخدع من يفهمه حرفياً، وأهم ما يميز بنيته السياسية والاجتماعية عن غيرها أنها أشد معارضة للحكم المطلق وكثيراً ما أبدى المنتمين بها المعارضة للإجراءات القانونية التي قام بها البرلمان الفرسان(٤).

كما حاول البعض من ساسة البلاط البارزين من تأسيس تجمعات خاصة بهم في البرلمان من خلال جهود كل من أيرل بريستول Earls of Bristol ذلك في مطلع ستينيات من القرن السابع عشر ودوق بكنغهام– Duke of Buckingham في أواخر الستينيات من القرن نفسه وفي سبعينياته ايضاً ، فقد حاولا القيام بذلك ولكن نجاحهما كان محدود، ولكن في مطلع سبعينيات القرن السابع عشر وفي خضم الأجواء المشحونة بالترقب والقلق ونتيجة اعتناق جيمس دوق يورك شقيق الملك شارل الثاني للكاثوليكية ، استند هذا الانقسام إلى تحالف بعض من رجال الدين مع الجماعات الحزبية وشكل هؤلاء تجمعات وتبلورت أفكار هؤلاء وكل من جماعتي البلاط والريف لخلق ما عرف بالحزب، ونتيجة لذلك تكون اغلب اعضاء حزب الويك نتيجة افكار جماعتي البلاط والريف(٥).

لم يكن الخلاف بين الحزبين حول النظام الملكي نفسه، إنما حول مدى حدود سلطته ، وبينما نشأ الخلاف خلال الفترة ١٦٤٠–١٦٤٩ بين البرلمان وبين الملك وبالتحديد شارل الأول، وتحول إلى صراع وأصبح بين المؤسسة الملكية والمعارضة وانتهى إلى ما انتهى إليه من إقامة الجمهورية، فإن الخلاف خلال سنوات الردة أخذ شكلاً حزبياً، على الرغم من هشاشته داخل البرلمان ودار حول سياسة البرلمان التشريعية، اذ حملت الجماعات المحافظة

في منظورها السياسي للمؤسسة الملكية والمذهبي لوحدانية سلطان الكنيسة الأنجليكانية اسم **التوري-Tory** [٦]، والأخرى ذات النزعة الإصلاحية باسم **الويك-Whig** [٧]، ولم تكن التسمية خياراً ذاتياً بل تم طعن كل طرف بها الآخر، وبخلاف الفترة ١٦٤٠-١٦٤٢ ، فإن مجلس اللوردات أصبح حصن المحافظة السياسية والكنيسة الأنجليكانية، وبالتالي حصن النظام القائم حتى العام ١٦٨٥ على الأقل واستمر يمارس دوراً حاسماً في الحياة السياسية والتشريعية كما كان سابقاً[٨].

انتمى قادة التوري والويك على حد سواء إلى كنيسة الدولة الأنجليكانية، وعلى الرغم من ذلك، فقد رأى حزب التوري نفسه حامياً لها، بينما انتمى أعضاء في مجلس العموم من الطوائف المنشقة إلى حزب الويك، وفي الواقع، فإن الردة شاهدت تحالفاً ضمنياً بين العرش والكنيسة الأنجليكانية وحزب التوري حتى العام ١٦٨٥ مقابل ذلك، أظهر الويك انفتاحاً تجاه الطوائف المنشقة، وانتمى العديد من أعضاء البرلمان من الطوائف المنشقة إلى الويك، أو اعتبروا أنفسهم من الويك وعلى الصعيد الإعلامي، فقد أبدت الطوائف المنشقة نشاطاً بارزاً في الحياة الدينية والمدنية ، وفي نشوء ما يسمى بالرأي العام الذي قل مثيله، على الرغم من أن هذه الطوائف شكلت أقلية صغيرة في المجتمع الإنكليزي[٩].

لقد دافع اعضاء حزب التوري عن الحق المقدس للملكية وعللوا ذلك أن السلطة المدنية مستمدة بصورة مباشرة من الرب والحق الالهي، وساندوا الكنيسة الرسمية في انكلترا ، وقد عارضوا وبشكل نهائي محاولات تقديم المزيد من التسامح تجاه الكاثوليك والمنشقين أو استيعابهم[١٠].

أما حزب الويك فقد كان على عكس ذلك فقد انحازوا الى المزيد من الرأي التوافقي بخصوص السلطة الملكية واعتقدوا بالمقاومة ضد الملوك الذين خانوا بنود قسم الولاء لإنكلترا ، فقد ساند غالبيتهم الانشقاق الديني وآمنوا بقوة البرلمان وروجوا الحاجة الى جبهة بروتستانتية موحدة وعامة، ضد خطورة المؤامرة الكاثوليكية، إذ اعتقد الكثير من اعضاء حزب التوري بان الخطر الأكبر يكمن في الحكومة الاستبدادية، وليس في التاج بل من الجمهوريين الانكليز والمنشقين الذين طالما ما عملوا وسعوا إلى التجاوز على السلطات الشرعية للملك شارل الثاني، ومعارضة التعاقب الشرعي لولاية العهد، وخلق برلمان متسلط،

أما أعضاء حزب الويك فقد اقتعوا بان البرلمان هو الحامي للعقيدة البروتستانتية ولجميع الحريات العامة والحقوق الملكية(١١).

أذ كانت البداية لنشوء وظهور الويك كتيار له كلمته في الوسط السياسي الانكليزي، ويقابله في ذلك ظهور التوري، الذين أيدوا وساندوا فكرة عدم تنحية الامير جيمس، مما أدى ذلك الى تنامي التيار المعارض للويك في المستقبل وجعله في صراع دائم معه، إذ اختلفا الويك والتوري في الرؤى والطروحات، والاختلاف في الاهداف والبرامج السياسية التي اخذت تتطور تدريجياً وأصبحت بذلك سمة من سمات التناوب الحزبي في المجتمع الانكليزي فيما بعد(١٢).

عدت العوامل الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية احدى اهم العوامل في ظهور البوادر الاولى للنظام الحزبي في انكلترا ، اذ شكل العامل الديني النواة الاولى لظهور الاحزاب، فقد اظهرت الصراعات التي حدثت ابان القرن السادس عشر الى انقسام المجتمع الديني في انكلترا، فظهرت على اثرها ثلاثة اقسام ، فانقسم الاغلبية ممن ينتمون للكنيسة الانجليكانية وكانوا يدينون بالديانة البروتستانتية، فانشق بعد ذلك منهم البيوريتان المناوئين للسلطة الملكية للملك ، بينما تشكل القسم الثالث بفئة اقلية ينتمون الى الديانة الكاثوليكية(١٣).

وبخصوص الجانب السياسي فقد رجع الى الحرب التي اندلعت ما بين كل من الملك شارل الاول واوليفير كروميل المستند الى البرلمان، اذ عد الانجيلكان من ان انصار الملك في كل من المناطق الشمالية والغربية، في حين اعتمد اعضاء البرلمان على الجنوب في تمويل الحرب فكانوا هؤلاء من التجار والعمال البيوريتان، فانقسم بذلك المجتمع الى قسمين الاول من النبلاء وضباط الجيش والاقطاعيين، وكانوا هؤلاء ممن ناصروا الملك شارل الاول وسمي **(بالفرسان-Cavaliers)** ، بينما القسم الاخر المناصر للبرلمان وكروميل الذين سموا(**الرؤوس المستديرة-Round Heads**) كونهم كانوا يحلقون رؤوسهم بشكلاً مستدير لكي يستطيعوا بذلك التميز عن انصار الملك، وفي نهاية الامر انتهز كروميل وانصار البرلمان(١٤). وبذلك اعدم الملك شارل الاول عام١٦٤٩(١٥).

يمكن القول ان يلتمس بدايات قديمة لخلايا حزبية بسيطة لايمكن التعويل عليها خصوصاً في ظل حكومة كروميل، مثل **(حركة المساوون The Levellers)**[١٦]، ذات المبادئ الديمقراطية، وبالرغم من ان مؤسسي هذه الحركة لم يتطابقوا جميعاً في اهداف وشعار واحد معين، وكذلك لم تكن تلك الحركة عبارة عن حزب سياسي بالمعنى الحديث للمصطلح، وقد تم تنظيمها على المستوى الوطني، وكان لديها مكاتب في عدد من الحانات الصغيرة في لندن[١٧]، و(حركة الحفارين- The Diggers)، وهي مجموعة من المتطرفين البروتستانت في إنكلترا ومؤسس هذه الحركة هو(جيرارد وينستانلي Gerrard Winstanley) والتي استطاع كروميل من القضاء عليها قبل اتساع اعمالهم في عموم انكلترا[١٨].

يمكن القول ان البداية الحقيقية لظهور نواة الحزبين الرئيسيين في إنكلترا حزب الويك وحزب التوري، كانت عندما اعلن البرلمان الإنكليزي تمسكه بالكنيسة الانجليكانية، وتحدي الملك بصورة مباشرة كما واصدر تشريعاً سمي بتشريع الاختيار لسنة ١٦٧٣ السابق الذكر، والذي ينص على ضرورة تبعية ذوي اصحاب المناصب الرفيعة في الدولة للكنيسة، اذ عد هذا القرار ضربة للملك لأنه يؤدي إلى تنازل اخ الملك، جيمس دوق يورك عن منصبه كقائد للبحرية الانكليزية بسبب اعتناقه الكاثوليكية[١٩].

وما يخص الجانب الاقتصادي فقد كانت الحروب سبباً في تحول الاراضي الى ساحات للحروب الداخلية، مما انعكس ذلك على التجارة بصورة عامة، الامر الذي ادى الى ظهور نتائج خطيرة على التجارة وعلى القطاع الصناعي، اذ انعكس ذلك بصورة مباشرة على امتيازات النبلاء الامر الذي دفع أسر اللوردات الى استقطاب تكتلاتها السياسية والى تكوين جيوش بصورة كبيرة وتكونوا بأعداد كبيرة من قبل اعضاء البرلمان والقضاء، وبالتالي جعلهم مسيطرين على المقاطعات ويتمتعون بذلك بنفوذ كبير في البلاد الامر الذي خلق تكتلات وانقسامات داخل هذ الجماعات[٢٠].

فعليه كانت اولى الافرازات لتلك المرحلة الانتقالية هي تحول المجتمع الانكليزي وانقسامه سياسياً الى جماعات مختلفة ومتنافسة من خلالها القوى السياسية المتنازعة من اجل السلطة والمكاسب السياسية والاقتصادية، والتي اربكت الواقع السياسي الانكليزي، وقد رافقت تلك التطورات الازدهار الاقتصادي من خلال توسع انكلترا الخارجي عبر البحار وسيادة الاسطول

الانكليزي على المستوى العالمي، كما رافق ذلك تطبيق وسيطرة من قبل البيوريتان المتزمتين على الناس ومحاولة تقييد حرياتهم العامة، من خلال اغلاق المسارح ومنع الرياضات الشعبية ومحاولة فرض تفسير وتطبيق حرفي للأنجيل[٢١].

كم كان لظهور نظام المجلسين(العموم واللوردات)، في برلمان انكلترا وتفصيل الدستور حسب مصالح الطبقة الارستقراطية من اهم عوامل تغيير نسيج سكان انكلترا، إذ ادى ذلك الى تقسيم المجتمع الى مناطق سكانية غير متكافئة من حيث السكان والتمثيل النيابي في البرلمان، من اهم العامل التي ساهمت في انقسام الرأي في انكلترا ممن هو مع الملك ومع البرلمان والكنيسة الامر الذي ساعد في ظهور قوي للويك والتوري في داخل البلاط الملكي والذين لعبوا دوراً مهما في السياسة الانكليزية مستقبلاً[٢٢].

ثانياً/ بداية ظهور الأحزاب السياسية في عهد الملك شارل الثاني

شهد عهد شارل الثاني ظهور الانقسام في البرلمان بشكل أكثر وضوحا منذ عام ١٦٧٠ ، فقد كان شارل الثاني عقيماً ولم ، ينجب وريثاً للعرش، وعندها عهد لأخيه جيمس الذي كان شديد التعصب للمذهب الكاثوليكي، كما أ ن له علاقة قوية مع ملك فرنسا لويس الرابع عشر فشغلت وراثة العرش جدلاً كبيراً بين أعضاء البرلمان واعتبروه مخالفة لعادات وقوانين الكنيسة الانجليكانية التي تؤكد على وجوب أن يكون الملك وولي العهد يتبعون المذهب الانجليكاني، وعلى هذا الأساس اقترح فريق من الأعضاء أن يصدر المجلس لائحة (**الاستبعاد–Exclusion Bill**)[٢٣] والتي تهدف الى منع جيمس دوق يورك من وراثة العرش بسبب ولائه للكاثوليكية وبالتالي انقسم اعضاء البرلمان الى قسمين منهم من أريد لائحة الاستبعاد وكانوا غالبيتهم من البيوريتان، اما النبلاء وبعض من رجال الدين كانوا ضد هذه اللائحة ، مما أدى ذلك الى ظهور فريقين وتم بذلك ظهور الحزبين الاول مع البرلمان وسمي الويك، في حين سمي الاخر التوري الذي بقى يساند الملك شارل الثاني بكل قراراته[٢٤].

أيد على اعضاء حزب التوري الملك شارل الثاني وكان غالبيتهم من اعضاء رجال الدين والنبلاء واعيان البلاد فقد كانوا ذات ميول رجعية اذ انهم أيدو فكرة حق الملك المطلق في الحكم ، بينما كان انصار حزب الويك غالبيتهم من البيوريتان، وقد شكلوا هؤلاء الغالبية

العظمى من الطبقة الوسطى المعارضة لنظام الملك شارل الثاني وبالأخص الامير جيمس دوق يورك، وبالتالي اصبحت المملكة في انكلترا تجتذب نظام لحزبيين والذي اخذ يشغل اهتمام كبير في المملكة والبرلمان، خصوصاً منذ بدايات القرن السابع عشر، وبالتالي اصبحت الاحزاب المرفق الاساسي في سدة الحكم في انكلترا[٢٥].

كان هناك فرقاً شاسع فيما بين الحزبين، اذ شكلوا اعضاء الويك برئاسة انتوني اشلي كوبر الايرل شافتسبري-Anthony Ashley Cooper Earls Shaftesbury ، الذين كانوا اشد معارضة لسياسة الملك شارل الثاني الموالية إلى فرنسا، وتعاطفه مع الكاثوليكية، وبالتالي فقد طالبوه بتطبيق سياسة بروتستانتية اكثر حزم من اجل التفاهم مع هولندا ضد فرنسا التي تهدد مصالح انكلترا التجارية، بل وتهدد سيطرتها على القنال الانكليزي والسيطرة على ما يعرف بمضيق دوفر، ومن ثم فقدان السيطرة البحرية والسيادة الانكليزية على البحا، وكان التوري يؤيدونهم في كل ذلك سوى تنحية الامير جيمس الثاني عن ولاية العهد، لان تأييدهم للملكية قد بلغ درجة يقبلون فيه ملكا كاثوليكياً يحتفظ بدينه لنفسه على ان لا يتعرض للكنيسة الانجليكانية، وأن لا تدخل العامة من الناس في قضية مهمة تتعلق بعزل وتثبيت الملك[٢٦].

لقد قاد حزب الويك أيرل شافتسبري وروسيل والذي عد اليد اليمنى لايرل شافتسبري في مجلس العموم، فقد كان ملتزماً بالاستبعاد وبالإصلاح الدستوري، فضلاً عن دوق مونماوث وأتباعه الشخصيين مثل لورد كولستير Lord Colchester ، وسير توماس أرمسترونك Sir Thomas Armstrong، الذين سعوا الى اسناد ولاية العهد لابن الملك شارل الثاني الغير شرعي (دوق مونماوث–Duke of Monmouth)، اذ لعب ايرل شافتسبري دورا مهما في قيادة حزب الويك وكان متحدثاً لبقا ومنظراً جيداً لأفكار حزب الويك في مجلس اللوردات وكان نشطاً في تشجيع جدول الأعمال الخاص بحزب الويك في خارج البرلمان، فضلاً عن تجمع السياسيين الذين يؤمنون بأفكار حزب الويك، فقد اتخذوا من النوادي مركزاً لهم لعقد اجتماعاتهم ونشر أفكارهم من أجل وضع وتنسيق خططهم لعقد الجلسات في البرلمان وقد كان هنالك (٢٩) نادياً في لندن، ومن اكثر هذه النوادي شهرة والتي لعبت دوراً بارزاً لدى اعضاء حزب الويك، وهو نادي الشريط الأخضر Green Ribbon Club ، والذي عد النواة الاكثر اهمية لتمركز اعضاء حزب الويك في انكلترا[٢٧]، اذ كان لتأسيس تلك المراكز والاندية الاثر الفعال في نشر المبادئ والافكار لأعضاء الويك، والتي ادت الى كسب تعاطف الكثيرين مع توجهات الويك بغض النظر، عن توجهاتهم الدينية او القومية[٢٨].

بدأت نشاطات ايرل شافيزبري في توظيف المؤامرة ضد الكاثوليكية من اجل ابعاد السير توماس اوزبورن - Sir Thomas Osborne (دانبي–Danby)[٢٩]، عن دعم حزب التوري ودعمه للملك شارل الثاني ، كما وعمد اعضاء حزب الويك بأمر ابعاد الامير جيمس ونفيه خارج المملكة، واستخدام القوة لذلك ان تطلب الامر، وبالفعل تم ابعاد الامير جيمس من قبل الملك شارل الثاني الى منفاه لحين استتباب الوضع في البلاد واستدعائه من جديد، اذ ان هذه الامور ساعدت اعضاء حزب الويك في السيطرة على انتخابات برلمان الاستبعاد[٣٠].

ففي وقت لاحق من عام ١٦٧٨، أتهم اعضاء مجلس العموم اللورد دانبي بتهمة الخيانة العظمى، على الرغم من أن كثير من الأمة كان يسعى إلى الحرب مع فرنسا الكاثوليكية، وبالتالي استطاع الملك شارل الثاني من التفاوض بشكلاً سري مع ملك فرنسا لويس الرابع عشر من اجل محاولة الحصول على اتفاق تستطيع من خلاله انكلترا ان تبقى محايدة بالمقابل حصولها على المال من فرنسا، فيما أعلن اللورد دانبي على الملأ أنه كان معادياً لفرنسا، ولكنه وافق بتحفظ على الالتزام برغبات الملك شارل الثاني، ولسوء حظه فقد فشل مجلس العموم في اعتباره مشترك بغير محض إرادته في هذه الفضيحة، بدلًا من ذلك اعتقدوا أنه المدبر لهذه الخطة لإنقاذ اللورد دانبي من محكمة المساءلة والعزل[٣١].

أن الانشقاق الحزبي على الاغلب قد بدأ في سبعينيات القرن السابع عشر، اذ بدأت أزمة الاستبعاد بعدما قدم مجلس العموم في البرلمان لائحة الاستبعاد او الأقصاء في آيار من عام ١٦٧٩، والتي تم رفضها من قبل الملك شارل الثاني فبدأ بذلك الصراع بين كل من الملك وبين حزب الويك، مما دفع الملك بحل البرلمان المعروف ببرلمان الفرسان في كانون الثاني من عام ١٦٧٩، واجراء انتخابات جديدة في البلاد وبالتالي أسفرت هذه الانتخابات نجاح كبير لزعماء الويك، وكانت الطوائف المنشقة أكثر الجماعات نشاطاً خلال حملة الانتخابات على الرغم من أن حملتهم لم تسفر عن نجاح كبير لهم، لكنهم اعتبروا نجاح الويك نصراً لهم، وخلافاً لرجال البلاط وزعماء التوري، فقد رأى زعماء الويك في النشاط الكاثوليكي خطراً يهدد العقيدة الأنجليكانية، فضلاً عن ذلك معارضة الويك التحالف مع لويس الرابع عشر، الذي رأى بنفسه رئيس المعسكر الكاثوليكي ضد البلدان التي دانت بالعقيدة البروتستانتية، ولاسيما ضد هولندا الكالفينية والأهم من ذلك أن جيمس الثاني ولي العرش لم يخفِ كاثوليكيته مما زاد من مخاوف زعماء حزب الويك وبعض الطوائف المنشقة بشكل خاص فقد أراد اعضاء

حزب الويك الحيلولة دون اعتلاء جيمس عرش انكلترا خلفاً للملك شارل الثاني بسبب ديانته وولائه للكاثوليكية وهذا ما كان ينافي نهج الحزب ونظامه[٣٢].

كما ادى طرح لائحة الاستبعاد للقراءة الاولى خلال المدة من ١٥- ٢٧ ايار إلى توتر الموقف بصورة اكثر، وقد دفعت تلك الاحداث الملك شارل الثاني إلى حل البرلمان في تموز عام ١٦٧٩، الذي لم يستمر اكثر من شهرين بدءاً من شهر ايار وأنتهاءاً بشهر تموز ١٦٧٩[٣٣].

بعد أن قدمت لائحة الاستبعاد ضد الامير جيمس دوق يورك مرة ثانية والتي مررت من خلال مجلس العموم الذي كان اكثر اعضائه من حزب الويك بدون مقاومة ، فقد واجهت رفضاً من جانب مجلس اللوردات مما دعا الامر الى تأجج النزاع بين الويك والذي انتهى بحل البرلمان ذي الاكثرية من اعضاء حزب الويك، اذ دافع بعض من أعضاء مجلس العموم عن الحق الشرعي للوريث الكاثوليكي من أن لملوك إنكلترا الحق من الرب وحده ولا سلطة على الأرض بإمكانها حرمانهم منها أي خلافة العرش، ومع ذلك فإن نقاشات القانون الطبيعي في الدفاع عن ولاية العهد لم تكن كافية بنفسها، وهنا أصر اعضاء حزب التوري وعلى مدى تاريخ إنكلترا بانها ملكية وبالوراثة[٣٤].

شكل قانون الاستبعاد معارضة حقيقية من قبل اعضاء حزب التوري فقد كانوا سريعوا الغضب والتعصب بسبب رأي اعضاء حزب الويك القائل بان البرلمان وجميع اعضائه، يستمدون قوتهم من قوة وسلطة الشعب وليس كما يعتقد اعضاء حزب التوري بانه يستمد قوته من قوة وسلطة الملك المطلقة[٣٥].

وعلى الرغم من معرفة اعضاء حزب التوري للدستور الإنكليزي بصورة كبيرة الا انهم استنتجوا بأن قانون الاستبعاد لم يكن غير قانوني فقط بل كان غير ضرورياً وغير شرعياً ايضاً، فقد كان غير قانوني لأنه كان ينتهك الخلافة الممنوحة ألهياً، فلم يكن المواطن الانكليزي يستطيع بذلك خلع الملك أو ولي عهد الملك من بعده، كما وليس للبرلمان السلطة في حرمان ولي عهد الملك من وراثة العرش[٣٦].

وبالتالي فان قلق اعضاء حزب التوري وخوفهم الشديد من إعادة تلك الأحداث التي مرت بها انكلترا في اربعينيات القرن السابع عشر والتي حدثت على اثرها الحرب الاهلية والتي اطاحت بدورها بالملك شارل الاول، كما وأشار اعضاء الحزب الى وجود تحالف ما بين

اعضاء حزب الويك وبعضاً من المنشقين للأطاحة بالكنيسة الاسقفية في انكلترا، كذلك بسبب ارتباط اعضاء حزب الويك مع المشيخيين الاسكتلنديين الذين طالما كانوا معارضين للنظام الملكي والملك بصورة خاصة[٣٧].

حاول اعضاء حزب التوري اطلاق بعض الشائعات لأثارة الخوف في نفوس شعب انكلترا بحدوث حرب اهلية جديدة في البلاد، ذلك في حال حصول اعضاء حزب الويك على الحكم والبرلمان، كما عمدوا ايضاً الى اتهام بعض من اصحاب حزب الويك بانهم يدينون سراً بالكاثوليكية، وان اعضاء حزب الويك سوف يكونوا مستبدين تجاه الشعب، وبهذا عمد اعضاء حزب التوري على اثارة الشائعات حتى يتسنى لهم السيطرة على الحكم والبرلمان فضلاً عن دعم الملك شارل الثاني لهم، اذ اعتبروا ان أي تغيير في ولاية العهد في الوقت الحالي سوف يشكل خطراً عليهم، وبالتالي فان بقاء جيمس دوق يورك في منصب ولاية العهد سوف يشكل لهم حاجزاً قوياً ضد حزب الويك، لأن جيمس دوق يورك كان جندياً ممتازاً وكان ملتزماً من جداً تجاه اصدقائه لكي يدعموه في بعد كذلك من جانب حلفائه في الخارج لكي يساعدوه في استجاع مملكته وحقه اذا اشتد الخطر عليه[٣٨].

على اثر هذه الاحداث اجريت انتخابات برلمانية عامة في البلاد ولكنها لم تكن تشمل جميع شرائح المجتمع، ولكنها اقتصرت على بعض من الطبقات الاجتماعية الرفيعة المستوى في البلاد، اذ اعتبرت هذه الانتخابات بانها انتخابات ضد الملك شارل الثاني وضد جميع من يوالي الملكية، فقد ظل حزب التوري يسيطر على البرلمان لبعض الوقت الى ان استطاع حزب الويك الفوز بهذه الانتخابات والسيطرة على البرلمان للفترة ما بين ١٦٧٩-١٦٨١[٣٩].

بعد نجاح اعضاء حزب الويك في الانتخابات، اذ اتبعوا سياسة غاية في القسوة تجاه اعدائهم من اعضاء حزب التوري، ولاسيما بعد البرنامج الذي دعا اليه شافتسبري، أذ شدد على تضمينه بقوة، وهو مطالبته بأن تكون السلطة العليا للبرلمان وقبول حركة البروتستانت وضمان حرية الفرد دون الحاجة الى طلب الدعم من الملك، فضلاً عن موقفه المتشدد والرافض للكاثوليك والدعوة الى عدم تسلمهم لأي منصب حكومي في الدولة، وعدم السماح لهم بالانخراط بالمؤسسة العسكرية وبضمنها الاسطول البحري، فقد بقي اعضاء حزب الويك مصرين على ابعاد الامير وولي العهد جيمس دوق يورك وحرمانه من العرش، كما اعترفوا بدوق موناموث ابن الملك شارل الثاني غير الشرعي وجعله وريثاً للعرش بعد الملك شارل

الثاني ، فتخطوا بهذا الفعل حق ماري زوجة وليام اوف اورانج(وليام الثاني–William II) في الاراضي المنخفضة فضلاً عن اختها الاميرة آن، ومع ذلك فشلت جميع المحاولات التي قام بها اعضاء حزب الويك من اجل طرد جيمس دوق يورك والسيطرة على البرلمان، وبالتالي ادت هذه الاعمال الى ضعف مركزه داخل البلاط الامر الذي دفع الملك شارل الثاني الى حل برلمان الويك وللمرة الثالثة على التوالي وبالتالي لم يستمر البرلمان طويلاً في هذه الفترة(٤٠).

لقد فشل اعضاء حزب الويك أثناء مدة حكمهم في الفترة ما بين عام ١٦٧٩–١٦٨١ ، في تحقيق هدفهم الرئيسي لسن قانون الاستبعاد من اجل منع اعتلاء الامير جيمس دوق يورك العرش بسبب ميوله تجاه الديانة الكاثوليكية، اذ ان اهم ما أنجزوه هو صياغة قانون جديد من اجل منع تعدد السلطة فيما بين الامراء ومنع عشوائيتها داخل البلاط وهو قانون الاحضار او قانون المثول امام المحكمةHabeas Corpus (٤١).

ثالثاً/ قانون الاحضار ١٦٧٩– Habeas Corpus

كان هناك صراع بين الملكية والبرلمان على تفسيرات تقاسم السلطات المنصوص عليها كما وجد أيضاً صراع بين ملاك الأراضي وتجار المدينة الذين يميلون إلى الانتماء إلى كنيسة إنكلترا، والمنشقون، ولاسيما الويك والمعمدانيين، الذين كانوا غير راضين عن ضغط الأنجليكان لهم(كنيسة إنجلترا) للتوافق مع طرقهم، واستمر أعضاء البرلمان في الاعتقاد بضرورة توحيد الأمة بدين واحد، وقام البرلمان بسن قوانين تقوي موقف كنيسة إنكلترا، والقوانين التي تنص على أن أولئك الذين رفضوا الحصول على دعم كنيسة إنكلترا، لا يمكنهم التصويت والمشاركة في الانتخابات ولا يمكنهم شغل المناصب العامة أو التبشير أو التدريس أو الحضور إحدى الجامعات أو عقد الاجتماعات(٤٢).

شهدت البروتستانتية في إنكلترا انحرافاً كبيراً في مسارها حتى وصلت الى حد الفجور وبالأخص في بلاط الملك شارل الثاني ، ويمكن القول ان اول انشقاق وتباعد حصل بين الملك تشارل الثاني واهالي مدينة لندن هو عندما قام الملك باتخاذ اشد العقوبات ضد عدد كبير من الشبان الانكليز، الذين كانوا يعملون في السابق في البحرية العسكرية الانكليزية، والذين تم

تسريحهم مؤخرا من الحرب ضد الهولنديين اذ كانوا ناقمين جداً على الاوضاع الاجتماعية آنذاك في مدينة لندن وبعض المدن الاخرى، فقاموا بعدها بعمل قد يشبه الى حداً ما الثورة وبالأخص على هذه الاوضاع، ففي اذار من عام ١٦٦٨، قاموا بهدم بيوت الدعارة في لندن، وقد اسموها ثورة ضد الفسوق والرذيلة التي اجتاحت مدنهم وقراهم، وارجعوا ذلك الحال الى سياسة الملك شارل الثاني، التي ساعدت على نشر الرذيلة والفسق في لندن، وبالتالي لم يكن امام الملك شارل الثاني، الا اتهامهم بالخيانة وانزال اقصى العقوبات بحقهم(٤٣).

اما الامر الاخر والذي زاد بدورهِ من توسيع الفجوة بين المجتمع الانكليزي والملك شارل الثاني، هو تلقي الملك اموال من الملك لويس الرابع عشر في عام ١٦٧٠ والذي حصل ذلك بصورة سرية بين الطرفين، وبالمقابل تعهد الملك شارل الثاني ببذل الجهود من اجل اعطاء حرية ممارسة الديانة الكاثوليكية وتخفيف القوانين الموجهة ضدهم واعادة انكلترا تدريجياً إلى الديانة الكاثوليكية، فقد كان دعم الملك لويس الرابع عشر والفرنسيين بصورة عامة لهذه المبادرة، هو نتيجة العداء المستمر بين فرنسا وهولندا، وعليه وافق الفرنسيون على إرسال الاموال الى الملك شارل الثاني سنوياً، كون عداء فرنسا للهولنديين يعود الى المنافسة التجارية المستمرة آنذاك فيما بين البلدين ، كما كانت هناك فكرة مشتركة بين بعض الأنظمة المحافظة الأخرى في القارة التي تقول إن الأفكار من هولندا بانها سامة وهي خطر على الانظمة الملكية سواء في فرنسا او انكلترا(٤٤).

صوت البرلمان على منح المال الى الملك شارل الثاني في عام ١٦٧٣ ، إذ كان بحاجة إليه من اجل مواصلة الحرب ضد الهولنديين، ولكن اشترط البرلمان على الملك بان يعيد القوانين ضد المعارضين الكاثوليك، وبحلول عام ١٦٧٥ أدت الأعباء الاقتصادية للحرب فضلاً عن وجود المعارضة المناوئة للحرب من قبل البروتستانت والبرلمان، إلى تسوية بين الملك شارل الثاني والهولنديين لكي لتنتهي بذلك الحرب(وهذا ما سنتداوله في الفصل القام)(٤٥).

استمر العداء في انكلترا تجاه الكاثوليك ووصل ذروته في عام ١٦٧٨، وذلك عندما تم الاعلان عن كشف مؤامرة لقتل البروتستانت والتي تسمى **بالمؤامرة البربرية- Popish Plot**[٤٦]، واحضار جيش كاثوليكي إلى إنكلترا من خلال القناة الإنكليزية وكان الهدف منه هو احراق مدينة لندن مرة أخرى وقد قيل إن هدف المتآمرين هو عزل الملك شارل الثاني من منصبه او قتله ان توجب الامر، وفي المقابل ان يتم تنصيب جيمس دوق يورك شقيق الملك شارل الثاني، على عرش انكلترا، ومن بعد ذلك انتشر خبر مفاده بان احداً من مساعدي الامير جيمس كان يتقابل سراً مع كبار الزعماء الكاثوليك في فرنسا بشأن المسائل الدينية السياسية من اجل تنفيذ هذه المؤامرة ، وعلى هذا الأساس تم اعتقال بعض من الكاثوليك للاشتباه بهم بمشاركتهم في المؤامرة، اذ ظهر في المحاكم الانكليزية بعضاً من الشهود ضد الكاثوليك المعتقلين جراء المؤامرة، وقد تم إعدام (٣٥) كاثوليكياً، ووافق بذلك البرلمان على القرار بالإجماع، والذي نص على أن المؤامرة كانت تهدف لقتل الملك شارل الثاني وتدمير الحكومة وتدمير البروتستانتية في داخل انكلترا، ومن اجل حماية البلاد، من اجل انتشار وتوسع الكاثوليكية في عموم انكلترا، قدم البرلمان قانون الاستبعاد، أي استبعاد جميع الكاثوليك من وراثة التاج الانكليزي[٤٧].

أعتقد الملك شارل الثاني أن من حقه اختيار من يرغب فيه لوراثة العرش وقد تسبب ذلك كله في خوف البعض من حصول حرب أهلية أخرى في البلاد، وكان من نتائج تلك الاحداث ان انقسم البرلمان إلى منظمات سياسية منفصلة امثال حزبي الويك والتوري سابقي الذكر، اذ أعتقد اعضاء حزب التوري في كنيسة إنكلترا أن قانون الاستبعاد ينتهك سياسة السلطة الملكية مما قد يؤدي إلى حرب أهلية ثانية في انكلترا ، وقد فضلوا القانون والنظام قبل كل شيء و تحالفوا مع الملك شارل الثاني الذي كان ولا يزال رأس كنيسة إنكلترا ، واعتقدوا أن كنيسة إنكلترا الانجليكانية هي صاحبة الدين الحقيقي الواحد وهي بمثابة درع فعال وحصين ضد الكاثوليكية واي تمرد قد يحدث في البلاد[٤٨].

لقد كان اغلب الأثرياء والتجار واصحاب رؤوس الاموال في ذلك الوقت يفضلون السلطة البرلمانية على سلطة الملك وكانوا ايضاً يرغبون بمشاركة المزيد من المعارضين في الحكومة، اذ كانت القاعدة الشعبية لحزب التوري تتركز في الريف على عكس القاعدة الشعبية لحزب الويك التي تركزت في المدن(٤٩).

وازاء هذه الظروف وتزايدت حملات الاعتقالات في اغلب مدن انكلترا انتاب بعض السياسيين الانكليز ممن هم في داخل البلاط بعض الخوف من احتمالية اعتقالهم في يوم من الايام، ولا سيما وان الخلاف قد وصل الى ذروته بين كل من الملك والبرلمان، وكذلك صدى المؤامرة التي كانت تفيد باغتيال الملك شارل الثاني وامام ذلك كله تم تمرير قانون Habeas Corpus من قبل اعضاء حزب الويك، والمعروف ايضاً بقانون المثول أمام المحكمة الذي عد واحداً من أهم القوانين في التاريخ الإنكليزي(٥٠).

نص هذا القانون على أن أي شخص حتى وان كان مسجوناً وباي تهمة كانت سوف يكون له الحق في أمر الإحضار أمام المحكمة ومناقشة قضيته أمام محكمة الملك، وإذا لم يتم توجيه أي تهمة محددة ضده في أمر الالتزام فسيتم بذلك الافراج عنه، اما في حال اتهام أي شخص بجريمة غير جنائية فان المحكمة ستكون ملزمة بإطلاق سراحه بشرط الكفالة(٥١).

ذهب مشروع القانون ذهاباً وإياباً بين كلا المجلسين (العموم واللوردات) فقد سجل المحضر في مجلس اللوردات ، وقد بلغ عدد المصوتون بالقبول (٥٧) صوتاً، بينما الاصوات المعارضة بلغ مجموعها (٥٥) صوت، وبهذا بلغ مجموع الاصوات (١١٢) صوتاً، وعلى هذا الاساس تم تمرير القانون في يوم ٢٧ من شهر ايار لعام ١٦٧٩(٥٢).

وعلى ضوء ما تقدم اعلن البرلمان اقراره لقانون Habeas Corpus واعطى الملك شارل الثاني موافقته ودعمه لهذا القانون ، وان اهم ما تميز به هذا القانون هو حماية الناس من الانتهاكات القضائية غير المسؤولة ، إذ انه يحمي الناس من جميع الاساءات التي تصدر من قبل المسؤولين الكبار في البلاط الملكي ، كما وان هذا القانون يمنع سجن أي شخص مهما كانت طبقته الاجتماعية بدون محاكمة ، فضلاً عن وجود سبب رئيسي وقوي في حال احتجاز

أي سجين وعدم انتهاك حريته بدون سبب معين، فضلاً عن متابعة ومراقبة السجناء والحرص على رعايتهم لحين اثبات تورطهم باي جناية قد ترتكب في انحاء البلاد، وايضاً نص على إجراء المحاكمات التي تصدر من القضاء وبثبوت الادانة لأي شخص من دون تأخير، كما لا يمكن محاكمة أي شخص مرتين ولنفس الجريمة(٥٣).

على أية حال لم تتحقق بذلك آمال الملك شارل الثاني في وجود برلمان أكثر اعتدالاً وفي غضون بضعة أشهر حل البرلمان مرة أخرى بعد أن سعى هذا البرلمان لاجتياز والتصديق على قانون الاستبعاد(٥٤).

وازاء تلك الاحداث اجريت الانتخابات البرلمانية مرة اخرى في ٢١من شهر آذار عام ١٦٨٩ ، كانت هذه المرة انتصاراً بالأكثرية لأعضاء حزب الويك، الا ان ازمة الاستبعاد التي اصر عليها اعضاء الويك والتي وقف ضدها الملك شارل الثاني وبالتالي لم يستمر البرلمان طويلاً، وبعد اسبوع واحد تم حله في ٢٨ من الشهر نفسه، وبالتالي اعيد اجراء الانتخابات وكانت هذه المرة انتصاراً لانصار حزب التوري فقد اجريت مباشرة بعد حل برلمان حزب الويك للمرة الثالثة، واتبع اعضاء حزب التوري ايضاً سياسة الاضطهاد والعنف كالتي اتبعها اعضاء حزب الويك، مما صعب ذلك الوضع السياسي داخل البلاط ووضع الملك شارل الثاني في حرج كبير، اذ لم يكن بإمكانه التصدي وحده لمثل هذه التجمعات التي اخذت تتزايد في المملكة سوى القبول بها والاذعان كلاً حسب مصلحته الشخصية(٥٥).

لقد ساعد أعضاء حزب التوري الملك شارل الثاني في الحصول على بعض الامتيازات من اجل الاستيلاء على بعض اهم المناصب، ومن اهمها القضاء لغرض مقاضاة أعضاء حزب الويك وبعضاً من المنشقين من حزب التوري، كما انهم لم يبدوا أي تعاطف تجاه الكاثوليك وحتى وان لم يكسبوا بذلك ثقة الملك شارل الثاني تجاه الكاثوليك، وفي شهر تشرين الثاني من عام ١٦٨١، بدأ البلاط الملكي حذراً في تعيين اعضاء حزب التوري المقربين من الملك، وفي نيسان من العام نفسه قام بعض من المخبرين بتشويه السمعة لبعضاً من اعضاء حزب الويك، فعلى اثر هذه الاعمال قام الملك شارل الثاني بقمع كل الاجتماعات المحرضة للعنف، وسحب الرخصة من يمارس العادات الدينية الاخرى، وبدون علم الملك والبرلمان، فضلاً عن ايقاف الرواتب التي كان يتقاضوها بعض من الكاثوليك قبل حدوث المؤامرة(٥٦).

بعد تشكيل برلمان جديد في أكسفورد في آذار من عام ١٦٨١، قام الملك شارل الثاني بحل البرلمان نتيجة السياسات التي اتبعها اعضاء حزب التوري التي تشابهت مع بعض ما قام به حزب الويك مما اثار ذلك حفيظة الملك تجاه هذه الاعمال، فخلال سنة ١٦٨١، انحسر الدعم الشعبي لقانون الاستبعاد وحاز الملك شارل الثاني على نسبة من الولاء داخل وخارج البلاط الملكي، فتم اتهام اللورد شافتسبري بالخيانة العظمى وهرب على اثرها الى هولندا في يوم ٢٨ من شهر تشرين الثاني من عام ١٦٨٢ وقد توفي في امستردام عام ١٦٨٣، وبالتالي فقد حكم الملك شارل الثاني البلاد حكماً فردياً خلال المدة ما بين ١٦٨١-١٦٨٥ بدون برلمان يذكر[٥٧].

رابعاً/ مؤامرة بيت راي-Plot Rye House

أغضب معارضة الملك شارل الثاني لقانون الاستبعاد بعضاً من البروتستانت الذين يديرون الدسائس والمؤامرات والتي منها **مؤامرة راي هوس** ، وهي مؤامرة خططت من اجل اغتيال الملك شارل الثاني وشقيقه الامير جيمس دوق يورك، عند تواجدهم في سباقات الخيول التي جرت في نيوماركت-Newmarket ، ولكن عودتهم المفاجئة وغير المخطط لها مسبقاً، بسبب حريق كبير حدث قرب نيوماركت ومكان اقامة الملك واخيه الامر الذي اضطره للمغادرة بسرعة، مما افشل تلك المؤامرة وذلك المخطط[٥٨].

وبالتالي فإن خطة اغتيال الملك قد أحبطت ولم تسفر عن شيء، وفي شهر حزيران من عام ١٦٨٣، تم اكتشاف هذه المؤامرة التي خطط لها مجموعة من الجمهوريين والمنشقين بعدما تسربت الشائعات عن خطة الاغتيال، وبعدها تسربت أنباء عن فشل المؤامرة واصبحت هذه المؤامرة معروفة ومكتشفة في جميع انحاء مدينة لندن وتم اكتشافها رسميا في يوم ١٩ من شهر حزيران من العام نفسه[٥٩].

على اثر هذه التطورات السريعة قامت السلطات بحملة من الاعتقالات المفاجئة فبدأت بمحاكمات المتآمرين لاغتيال الملك وشقيقه، فقامت السلطات الحكومية بمحاكمة خمسة من الرجال ممن خططوا لهذه المؤامرة، وكان ذلك في النصف الثاني من شهر تموز في عام ١٦٨٣، وهم كل من توماس وولكوت-Thomas Wolcott ، ووليم هون- Willem Hoon، واللورد وليم روسيل-Lord William Russell ، وجون روس- John Ross ووليم بليك-William Blake ، وقد تم أعدام أول أربعة منهم بتهمة الخيانة العظمى، كما قامت

الحكومة أيضاً بتقديم بعض من الاتهامات الى عدد ممن تآمروا ضد الملك والذي استطاعوا الهروب لبعض من الوقت، من بينهم دوق مونماوث، وكري، وفيرغسون، وأيسكس بينما قام الأخير بالانتحار في سجن برج لندن في يوم١٣ من شهر تموز من عام ١٦٨٣، كما تم الافراج عن اللورد دانبي واللوردات الكاثوليك ممن تبقوا على قيد الحياة، وبالتالي اكتسب شقيق الملك شارل الثاني، نفوذاً كبيراً في بلاط المحكمة وفي داخل البلاط الملكي بصورة خاصة، كما تم ادانة تيتوس واتس وسجن بتهمة التشهير والقذف للملك وشقيقه(٦٠).

أما ما يخص دوق مونماوث فقد تمكن من الاختباء في مكان سري في احدى المقاطعات الشرقية لإنكلترا في مدينة بيدفوردشير–Bedfordshire ، أذ تمكن البعض من رجالات البلاط ان يعمدوا الى وضع صلحاً بين الملك شارل الثاني وأبنه غير الشرعي، من اجل تحفيز دوق مونماوث تسليم نفسه، على ان يقوم بالاعتراف بذنبه أمام كلاً من الملك شارل الثاني ودوق يورك، وأن يخبرهم بكل ما يعرفه عن المؤامرة، وعليه ان يتفهم بأن اعترافه هذا سوف يبقى سراً، وفي اليوم التالي أعلن الملك شارل الثاني بأن دوق مونماوث الابن الغير شرعي له بانه قد خضع لجميع الاجراءات القانونية، وبالتالي قرر الملك بإيقاف جميع الاجراءات التي ستصدر بحقه وتلقى بذلك العفو الرسمي من قبل الملك نفسه(٦١).

وعلى اثر تلك الاحداث والاعتقالات التي طالت كبار شخصيات حزب الويك بعد ان تم معاقبة المنشقين البروتستانت بأقصى العقوبات التي اقرها قانون كلارندون السابق الذكر، وبالتالي قرر اعضاء الحزب بالانعزال عن الساحة السياسية في انكلترا وايقاف جميع النشاطات ونقلها الى خارج البلاط الملكي، بينما اصبحت جميع القوانين التي تضطهد الكاثوليك في صالح الكاثوليك واعضاء حزب التوري، وقد استغل اعضاء التوري الاحداث الاخيرة لصالحهم فقاموا بمساندة الملك شارل الثاني وشقيقه جيمس دوق يورك(٦٢).

ركز اعضاء حزب التوري على مناصرة الملك شارل الثاني بجميع الطرق فاخذوا بذلك يشنون هجمات عن طريق البيانات والصحف التي تندد بجميع الاعمال التي قام بها حزب الويك ضد الملك من اجل تشويه صورة الحزب امام عامة الشعب ، وبهذا عمد الملك شارل الثاني في الحفاظ على موقعه، عن طريق مشاركته في الحكم مع اعضاء حزب التوري ، بالمقابل دعى الملك اعضاء حزب الويك للقيام بقمع جميع من يقف بوجه الكنيسة الكاثوليكية التي اسسها الملك داخل انكلترا، وبهذا تمكن الملك شارل الثاني وشقيقه من استرجاع السيطرة

على جميع مفاصل المملكة والقضاء على المنشقين من اعضاء حزب الويك والمعارضين الجمهوريين والحكم بصورة مباشرة لآخر يوم في حياته[٦٣].

وبحلول شهر حزيران من عام ١٦٨٣، توصل مجلس الستة المتكون كلاً من(دوق مونماوث–Duke of Monmouth ، ولورد هوارد– ,Lord Howard وايرل ايسكس–Earl Essexوايرل روسيل–Earl Russell[٦٤]، والجرنون سيدني–Baroness Sydney [٦٥]، وجون هامبدون–John Hampdon) الى اتفاق لوضع مسودة بيان تنص، بإعلان سيطرة البرلمان على الحكم و اعطاء حقوق للمقاطعات من اجل انتخاب قادة الشرطة فضلاً عن ضمان حق الشعب في الانتخابات البرلمانية واعطاء حرية الرأي وعدم فرض قيود صارمة عليها، كما وضعوا خطط لاعتقال البعض من النبلاء الذين قاموا بنشاطات ضد مصلحة الشعب، وعمدوا ايضا الى إلغاء صحافة حزب التوري في الوايت هول، كما قرروا في نقاشاتهم، بتحرر عامة الشعب من قيود الضرائب واهمها ضريبة المدخنة او الموقد، وأن لا تفرض أي ضريبة اخرى مستقبلاً فيما عدا ضريبة المنشقين عن الكنيسة الانجليكانية وضريبة الارض، الان ان اكتشاف مؤامرتهم قد ساقت بهم الى الزج بالسجن ومنهم من مات نتيجة التعذيب والاخر قد اعدم بعد ثبوت الادانة ضده، وفي الوقت نفسه تم الحكم بالإعدام في يوم ٧ من شهر كانون الاول من عام ١٦٨٣ على الجرنون سيدني بسبب ادانته بالمؤامرة والتخطيط لاغتيال الملك [٦٦].

ويمكن القول بان كشف أسرار مؤامرة بيت راي الى حدوث ردود افعال في جميع البلاد ضد اعضاء حزب الويك وبالأخص اولئك المنشقين عن الحزب نتيجة قيامهم بعملية وضع الخطط لاغتيال الملك وشقيقه، الامر الذي دفع الملك بان يقوم بواجباته تجاه جميع الديانات وان يكون هو الراعي الشرعي للكنيسة في انكلترا سواء كانت الكنيسة البروتستانتية والكاثوليكة، مما ادى ذلك الى خسارته بعض من انصاره البروتستانت ممن شكلوا العصب الاول لحزب الويك ليخسروا بذلك كل الدعم الذي حصلوه من الملك نفسه، وليكون هو الحامي الرسمي للكنيسة والبرلمان طوال الفترة المتبقية من حكمه.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات المهمة وهي كما يلي:–

١- أن الحروب الأهلية التي جرت في إنكلترا كان لها الدور الأساس في احتضان بادرة ظهور الاحزاب السياسية في انكلترا.

٢- أثرت العوامل السياسية والدينية والاجتماعية التأثير الكبير في ظهور الانقسامات السياسية داخل قبة البرلمان والتي أفضت في النهاية الى ظهور بوادر الاحزاب.

٣- أصبح للأحزاب السياسية السطوة الكبيرة في البرلمان من خلال السيطرة على قراراته حتى اصبح في زمام الصلاحيات بيده في تنصيب الملوك وعزلهم في الوقت نفسه.

٤- اظهر النزاع بين حزبي الويك والتوري بان اعضاء حزب التوري كانوا يساندون الملك من أجل المحافظة على ممتلكاتهم وثرواتهم.

٥- ظهور الحملات الاعلامية التي ساعدت في التسقيط لاسيما لدى اعضاء حزب الويك، من اجل تشويه صورة حزب التوري امام الملك وامام عامة الشعب الانكليزي لأجل السيطرة على الحكم.

٦- جذب النظام الحزبي اهتماماً كبيراً في اوساط الساسة الانكليز هذا من جانب، وبين الحكومة والبرلمان في انكلترا منذ بداية القرن السابع عشر من جانب آخر.

٧- كان الملك شارل الثاني صاحب الكلمة العليا في المجلس والبرلمان لاسيما في قضية توفير الأموال، وبالتالي أصبح مقيداً بحكومة منقسمة بقسمين لجماعتين منهم معارض ومؤيد تحت اسم الويك والتوري.

٨- أظهرت الأحزاب السياسية دوراً مهماً في ايجاد نظام ديمقراطي فيما بعد ، أذ لعب الحزبان دوراً مهماً في السياسية الانكليزية اللاحقة.

هوامش البحث

(1)Tim Harris, Politics under the Later Stuarts: Party Conflict in Divided Society 1660 – 1715,London and New York, 1993, p. 45.

(2)علا محي مصطفى آل طعمة، حزب الويك واثره في الحياة السياسية البريطانية حتى عام ١٨٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة كربلاء ، ٢٠١٥، ص ٣٣.

(3) جماعة الريف: هو مكون سياسي انكليزي تأسس في عام ١٦٧٣ من قبل المعارضة في البرلمان لحزب البلاط وبزعامة دانبي، الذي كان يعتمد على الدعم المباشر من قبل البلاط الملكي (العرش)، وقد ضم حزب الريف في صفه كلاً من شافتزبري وكافندش وروسل بالتعاون مع البريسبيتاريين المنشقين والكثير من البيورتان، فقد عارض اعضاء الحزب السياسة الخارجية للملك شارل الثاني خضوعه للويس الرابع عشر، بالإضافة الى معاداتهم للكاثوليكية وأصبحوا بعد ذلك نواة لحزب الويك. للمزيد ينظر.

Steinberg and Others, Steinbrgs Dictionary of English History, London, Edward Arnold, 1970, pp.91-93.

(4) Tim Harris, OP.Cit, p.46.

(5)Andrew Swatland , The House of Lords in the Reign Of Charles II, Cambridge University press , 1996 , p.204 .

[6]التوري Tory : فهو كلمة اصلها ايرلندي ، كانت تطلق على سراق الماشية الايرلنديين ، كما اعتبرت بانها كلمة دخيلة على اللغة الإنكليزية وتعني (الساعي) وهي ذات معنى سيء حيث أنها استخدمت في القرن السابع عشر للإشارة الى كل شخص يقف الى جانب الكاثوليك في عموم ارجاء انكلترا ، كما شكلت ايضا الى الذين رفضوا تنحية الامير جيمس دوق يورك عن وراثة العرش كونه يميل للكاثوليكية ، بالإضافة الى الكاثوليك الايرلنديين الذين تم نفيهم وأصبحوا خارجين عن القانون والذين أمضوا حياتهم بقتل الإنكليز وسلبهم من المستوطنين والجنود ، ثم أطلق اسم المحافظين عليهم. للمزيد ينظر:

Robert William, The Origins of Whig and Tory in English Political Language ,The Historical Journal, Vol. 17, No. 2 , 1974, p.259.

[7]الويك Whig : هي كلمة أصلها اسكتلندي وتعني المتمرد الاسكتلندي المشيخي، كما كانت تطلق على الذين يسرقون الخيل الاسكتلنديين، ومن ثم أطلقت على مجموعة من قتلة احد رجال الدين المسيحي الاسكتلندي، وبعدها اطلق على كل من يشهر السلاح ضد الحكومة، بعد ذلك أطلق على مؤيدي تنحية جيمس عن العرش وعلى دعاة الإصلاح فيما بعد، ومن ثم تغير الاسم إلى حزب الأحرار بعد الاصلاح لعام ١٨٣٢. للمزيد ينظر: علا محي مصطفى آل طعمة ،المصدر السابق، ص ص٣٣-٣٤.

[8] J.C.D. Clark, Revolution and Rebellion: State and Society in England in The Seventeenth and Eighteenth centuries, Cambridge University Press, Reprinted 1987, p.135-136.

[9] Ibid,p.136.

[10]J.R. Jones ، Foundations of Modern History Britian and Europ in the Seventeen the Century ، Great Britian ، 1966، p.33 .

[11] David L.Smith ، The Stuart parliaments 1603-1689 , Oxford University press, 1999, p.160 .

[12]علا محي مصطفى آل طعمة، المصدر السابق، ص ٣٥

[13] http://www.en-European wars of religion- From Wikipedia, the free Encyclopedia.

[14] ريا رياض حمود شبلي السعدون ، المصدر السابق، ص ٣٢.

[15] حسين علي كاظم السلطاني، المصدر السابق، ص ١٨٤.

[16] المساوون Levellers : هي حركة سياسية جمهورية ديمقراطية في انكلترا ١٦٤٧-١٦٦٠ وتعد اول حزب سياسي في اوربا الحديثة، حيث طلب المساوون ان تكون السيادة لمجلس العموم على شرط اقصاء الملك ومجلس اللوردات، وقد دعوا للاقتراع العام للذكور والاجتماع السنوي للبرلمان، كما وضعوا برنامجاً للإصلاح الاقتصادي في انكلترا، من اجل المساواة التامة امام القانون، والغاء الاحتكار في التجارة، والغاء رسوم العشر، وحكومة الكنيسة وحرية العبادة والاعتقاد فقد كان جون ليلبورن قائد هذه الحركة والمنظر لأفكارها، لا كنهم فشلوا في احتواء الجيش وبالمقابل نجحوا بين صفوف الفلاحين، وكانوا يدعون الى الاشتراكية قد اخذ اعضاء حزب الويك البعض افكارهم. انظر:

Encyclopedia Britannica, Vol.13, 1910, P.1000

[17] ربيع حيدر طاهر، الجذور التاريخية للنظام الحزبي الانكليزي (دراسة تاريخية)، مجلة مركز بابل ، العدد الاول ، ٢٠١١، ص٢٤.

[18] علا محي مصطفى آل طعمة، المصدر السابق، ص ٣٤.

[19] ربيع حيدر طاهر ، المصدر السابق ، ص٢٥.

[20]John A berth, from the Brink of the apocalypse, Now york, 1963, p.103.

[21] علا محي مصطفى آل طعمة، المصدر السابق، ص٣٥.

[22] Maurice Ashley, OP.Cit, p. 143.

[23]لائحة الاستبعاد Exclusion Bill : هي لائحة اعدها اعضاء حزب الويك من اجل منع جيمس شقيق الملك شارل الثاني من الوصول الى السلطة وقد تضمنت عدة فقرات اهمها هو ان تكون سلطة الملك وشرعيتها يجب ان تكون مستمدة من قبل الشعب وان يكون الممثل في البرلمان ، كما وليس من نظرية الحق الالهي ، اما الفقرة الثانية فقد تضمنت بانه ليس من حق الملك ايقاف القوانين او تنفيذها بدون موافقة البرلمان في ذلك وعليه ستعد غير قانونية ، اما ما يخص الفقرة الثالثة هي اعطاء حرية الرأي والمناقشة في داخل قبة البرلمان، وتضمنت

الفقرة الرابعة بان فرض اي ضريبة من قبل الملك شارل الثاني ستعد غير قانونية طالما اذا تمت من دون موافقة البرلمان عليه ، كما انه ليس من حق الملك تشكيل اي جيش جديد ويشترط موافقة البرلمان عليه. وللمزيد ينظر:
English Bill of Rights 1689,http://www.constitution.org/eng/eng_bor.htm (1 of 2007).

(24) طالب محيبس حسن الوائلي، حزبا التوري والويك في انكلترا، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج ٣ ، ع٢٨، ٢٠١٨، ص١٤٤.

(25) المصدر نفسه، ص ص١٤٤-١٤٥.

(26)ربيع حيدر طاهر ، المصدر السابق، ص٢٧.

(27) علا محي مصطفى آل طعمة، المصدر السابق، ص، ٤٦.

(28) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(29) دانبيDanby (السير توماس اوزبورن) ١٦٣٢-١٧١٢، واحداً من السياسيين البارزين في عهد الملك شارل الثاني ووليام الثالث، خلال مسيرته المهنية ، كان من المقرر أن يكتسب دانبي عدداً من الألقاب: فالكونتاونت لاتيمر ، وماركيز كارمارثين ودوق اللوردات من بينهم، ربما كان الادعاء الرئيسي للشهرة بأن دانبي كان أنه أحد مؤسسي حزب التوري، لعب دانبي أيضاً دوراً مهماً في ثورة ١٦٨٨، انخرط دانبي في السياسة المحلية في يوركشاير ورعاه دوق باكنغهام ،وفي عام ١٦٦١ ، أصبح دانبي مأموراً ، وفي ١٦٦٥ أصبح نائباً لمدينة يورك في السياسة اليومية ، كان التوفيق بينك وبين أحد كبار السياسيين أحد طرق التقدم في نفسك حافظ دنبي علاقته مع بكنغهام ولعب دوره في عزل كلارندون خلال حكم الكابال ، أصبح دانبي أمين خزانة البحرية عام ١٦٦٨ ، ثم في عام ١٦٧١ أمين الصندوق ، وفي عام ١٦٧٣ ، عين دانبي في مجلس الملك الخاص، أصبح أميناً للصندوق أيضاً في عام ١٦٧٣ وخدم الملك شارل الثاني بين عامي ١٦٧٣ و ١٦٧٩. للمزيد ينظر:

Encyclopedia Britannica , Vol.16, OP.Cit, pp.366-368.

(30) Richard.J.A, History of England , New york, 1954, p.113.

(31) John Miller. OP.Cit, pp.301-302.

(32) J.C.D. Clark, OP.Cit, p.155.

(33)ربيع حيدر طاهر، المصدر السابق، ص٣٠.

(34) J.P. Kenyon،The Stuart Constitution 1603-1688،Documents and Commentary ، Cambridge at the University ،1966,p.313.

(35) David C.Douglas, English Historical Docments 1660-1714 , Vol .VIII, Oxford University press, New York,1953, p.516.

(36) David C.Douglas, OP.Cit, p.517.

(37) J.P. Kenyon,OP.Cit, p.317.

(38)Paul D. Halliday, Dismebering The Body Politic Partisan Politics in England Towns 1650-1730, Cambridge University Press, 1998,p.131.

(39)Ibid, pp.132-133.

(40)Scott Sowerby ,Tories in the Whig Corner: Daniel Fleming's Journal of the 1685 Parliament, Parliamentary History, Vol. 24, pt.2 .2005, pp. 157-158.

(41) Tim Harris, OP.Cit, p.121.

(42) Wilbur C. Abbott, The Origin of English Political Parties, Oxford University Press, 1919, pp.579–580.

(43)Michael A.R. GravesandR.H.Silcock Reaction AndTriumph of Conservatism: Engl ish History,1558-1700 , London , 1984 , pp.134–135.

(44) Wilbur C. Abbott , OP. Cit , PP. 582–583.

(45)www.bl.uk/learning/timeline/item104236.html.

(46) Popish Plot وهي مؤامرة مدبرة ومفتعلة من قبل تيتوس أوتس ، ما بين عام ١٦٧٨ و ١٦٨١ والتي استحوذت على الممالك الثلاث من انكلترا واسكتلندا في مكافحة الكاثوليكية ، اذ زعم أوتس أن هناك مؤامرة كاثوليكية واسعة النطاق من اجل اغتيال الملك شارل الثاني ، وهي اتهامات أدت إلى إعدام ما لا يقل عن (٢٢) رجلاً وأثارت أزمة قانون الاستبعاد ، وفي النهاية ، انهارت شبكة الاتهامات المعقدة التي قام بها أوتس ، الامر الذي أدى إلى اعتقاله وإدانته بالحنث باليمين. للمزيد ينظر اكثر:

John Miller, Popery and Politics in England 1660-1688, London, 1973,p.154.

(47)Ibid, p.159.
(48)Wilbur C. Abbott , OP.Cit , pp. 583 .
(49)Joel Parker, Habeas Corpus and Miartiallaw, Cambridge ,1861, P. 13.
(50) Ibid, pp.13-14.
(51) Ibid, p.14.
(52) Ibid, p.15.
(53) J. E. Powell, Great Parliamentary Occasions , London and New york , 1966 , p. 65.
(54) Ronald Hutton, OP.Cit, p.376.
(55)Robert M.Bliss, OP.Cit, p.38.
(56)زينب عصمت راشد، المصدر السابق، ص٢٤١.
(57) Scott Sowerby ,Tories in the Whig Corner, OP.Cit, p.169.
(58) Antonia Fraser, King Charles II, OP.Cit, p.426.
(59)Tim Harris, Restoration Charles II and His Kingdoms 1660-1685, London, 2005, pp.313-314.
(60)Ibid, pp.314-315؛ Antonia Fraser, King Charles II, OP.Cit, p.437.
(61)Ronald Hutton ,OP.Cit, pP.421-422.
(62)Tim Harris, Politics under the Later Stuarts, OP.Cit, p.150.
(63)Michael Mullett, James II and English politics 1678-1688, London 1994, p.44.
(64)ايرل روسيل-Earl Russell ١٦٣٩-١٦٨٣ويعد احد السياسين الانكليز واحد الخمسة الذين ساهموا بوضع لائحة اقصاء الامير جيمس دوق يورك من ولاية العهد في البرلمان، وانظم الى جماعة ترشح دوق مونماوث الوريث الانسب للعرش الانكليزي وفي عام ١٦٨٠ انضم الى شافتزيري ورفض تقديم المعونات الى الملك شارل الثاني ما لم يوافق على لائحة الاقصاء، وبعد حل البرلمان اندمج بمجموعة متطرفة وفي اجتماع حضره رسل لتلك الجماعة، عُدَّ فيما بعد خائناً، بسبب تعاون تلك الجماعة في مؤامرة بيت راي، وقد اتهم بمعرفته لمحاولة قتل الملك شارل الثاني وولي العهد الامير جيمس، ولم يكن باستطاعته الدفاع عن نفسه فحكم بالإعدام في ٢١ تموز ١٦٨٣. للمزيد انظر:
Encyclopedia Britannnica,vol. 19, pp.772-773.
(65) والجرنون سيدنيBaroness Sydney ١٦٢٢-١٦٨٣سياسي انكليزي اشترك في الحرب الاهلية الانكليزية الى جانب كروميل، واشترك في معظم معاركها، وفي عام ١٦٧٧ شارك مع جماعة الريف، كما شارك مع الجماعة التي تؤيد دوق مونماوث لوراثة العرش، وبعد وفاة شافتسبري في عام ١٦٨٣ انضم الى جماعة تضم رسل ومونماوث واسكس وهامبدن وآخرون، وبعد كشفت مؤامرة بيت راي، القي القبض عليه وأودع في السجن،وبدأت محاكمته في ٢٧ تشرين الثاني ١٦٨٣ فأدين واعدم في ٧ كانون الاول ١٦٨٣. للمزيد انظر: Encyclopedia Britannica, Vol.20, PP.615-616.
(66) Tim Harris, Restoration Charles II, OP.Cit, p.317.

المصادر

اولاً/ الرسائل والاطاريح العربية

١- علا محي مصطفى آل طعمة، حزب الويك واثره في الحياة السياسية البريطانية حتى عام ١٨٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة كربلاء ، ٢٠١٥.

ثانياً/ الكتب باللغة الاجنبية

1- Andrew Swatland , The House of Lords in the Reign Of Charles II, Cambridge University press , 1996 . .
2- Antonia Fraser, King Charles II, Lovdon, 2002.
3- David C.Douglas, English Historical Docments 1660-1714 , Vol .VIII, Oxford University press, New York,1953.
4- David L.Smith ، The Stuart parliaments 1603-1689 , Oxford University press, 1999.
5- J. E. Powell, Great Parliamentary Occasions , London and New york , 1966.

6- J.C.D. Clark, Revolution and Rebellion: State and Society in England in The Seventeenth and Eighteenth centuries, Cambridge University Press, Reprinted 1987.

7- J.P. Kenyon،The Stuart Constitution 1603-1688،Documents and Commentary ، Cambridge at the University ،1966.

8- J.R. Jones ، Foundations of Modern History Britian and Europ in the Seventeen the Century ، Great Britian ، 1966.

9- Joel Parker, Habeas Corpus and Miartiallaw, Cambridge ,1861.

10- John A berth, from the Brink of the apocalypse, Now york, 1963.

11- John Miller, Popery and Politics in England 1660-1688, London, 1973.

12- Michael Mullett, James II and English politics 1678-1688, London 1994.

13- Michael A.R. GravesandR.H.Silcock Reaction AndTriumph of Conservatism: English History,1558-1700 , London , 1984.

14- Paul D. Halliday, Dismebering The Body Politic Partisan Politics in England Towns 1650-1730, Cambridge University Press, 1998,p.131.

15- Richard.J.A, History of England , New york, 1954.

16- Robert William, The Origins of Whig and Tory in English Political Language ,The Historical Journal, Vol. 17, No. 2 , 1974.

17- Steinberg and Others, Steinbrgs Dictionary of English History, London, Edward Arnold, 1970.

18- Tim Harris, Politics under the Later Stuarts: Party Conflict in Divided Society 1660 – 1715,London and New York, 1993.

19- ————, Restoration Charles II and His Kingdoms 1660-1685, London, 2005..

20- Wilbur C. Abbott, The Origin of English Political Parties, Oxford University Press, 1919.

ثالثاً/ الدوريات باللغة الاجنبية

1- Scott Sowerby ,Tories in the Whig Corner: Daniel Fleming's Journal of the 1685 Parliament, Parliamentary History, Vol. 24, pt.2 .2005.

رابعاً/ البحوث والدراسات (العربية)

١- طالب محيبس حسن الوائلي، حزبا التوري والويك في انكلترا، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج ٣ ، ع٢٨، ٢٠١٨، ص١٤٤.

٢- ربيع حيدر طاهر، الجذور التاريخية للنظام الحزبي الانكليزي (دراسة تاريخية)، مجلة مركز بابل ، العدد الاول ، ٢٠١١، ص٢٤.

خامساً/ االموسوعات والقواميس الاجنبية

1-Encyclopedia Britannica, Vol.13, 1910.

2-Encyclopedia Britannica , Vol.16, 1910.

3-Encyclopedia Britannnica,Vol. 19. 1910.

4-Encyclopedia Britannica, Vol.20.1910.

خامساً/شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت)

1- EnglishBillofRights1689,http://www.constitution.org/eng/eng_bor.htm (1 of 2007).

2- http://www.en-European wars of religion- From Wikipedia, the free Encyclopedia.

3- www.bl.uk/learning/timeline/item104236.html.